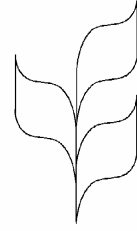


Distr.  
GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/27/Add.1  
17 January 2006

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة  
بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في اتفاقية

التنوع البيولوجي

الاجتماع الثامن

كوريتيبا، 20 إلى 31 آذار/ مارس 2006

البند 27.2 من جدول الأعمال المؤقت\*

### التدابير الحافزة

### تجميع الاقتراحات حول تطوير تعاريف خاصة بالتدابير الحافزة

منكرة من الأمين التنفيذي

### أولا - مقدمة

1. في اجتماعها الثامن الذي تم عقده في بانكوك في فبراير 2005، نظرت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في مشروع الاقتراحات الخاصة بتطبيق الطرائق والوسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة. إن الهيئة الفرعية، في توصيتها 8/10 طلبت من مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن ما يلي: (أ) النظر في مشروع الاقتراحات الواردة في المرفق الذي يتم إلحاقه بالتوصيات الحالية مع الوضع في الاعتبار وضع اللمسات النهائية عليها، مع الأخذ في الاعتبار النظر إلى نتائج الحوافز الإيجابية التي تقدمها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الحادي عشر؛ و (ب) النظر في تطوير تعاريف قائمة على أساس الاقتراحات المقدمة من قبل الأطراف والمنظمات ذات الصلة قبل عقد الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف.

2. في 21 مارس 2005 أرسل الأمين التنفيذي، فيما يتعلق بهذه التوصيات أيضا، الإخطارين 028-2005 و 029-2005 يدعو فيهما الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تقديم مقترحاتها بشأن تطوير التعاريف إلى الأمانة من أجل تجميعها. تم تجميع الاتصالات التي تلقاها الأمين التنفيذي إعمالا بهذه الدعوة وصياغتها في المرفق بالإخطار الحالي.1/

المرفق

UNEP/CBD/COP/8/1.

\*

1/ تم أيضا توفير هذه الاتصالات على موقع الويب الخاصة بالاتفاقية على [www.biodiv.org](http://www.biodiv.org) (برجاء النقر فوق "البرامج والقضايا" ثم فوق "التدابير الاقتصادية والتجارية والحافزة" وبعد ذلك على "البيانات الواردة حديثا - التعاريف").

/...

تجميع المقترحات التي تم استلامها من الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة حول تطوير التعاريف

أ - الاتصالات التي تم استلامها من الأطراف

1 - الأرجنتين

عبرت الأرجنتين عن وجهة نظرها قائلة "إن المصطلح الوحيد اللازم لتعريف أو وضع أفضل تعريف هو مصطلح 'ممارسة' لأن التعريف الوارد بالمرفق 2/ (آخر جملة في الفقرة الأولى) ليس مناسباً ولا يتوافق مع أي مصدر منظم".

وأوضحت الأرجنتين أيضاً أنها أجرت أبحاثاً لتحديد بعض التعاريف العامة التي تم تقديمها في عدد من مختلف المعاجم الإنجليزية الشهيرة والكتب المتخصصة، وأنها توصلت إلى النتائج التالية:

"تعاريف مصطلح 'ممارسة'

• شيء يتم عادة القيام به أو عمله بشكل منتظم، وغالباً كعادة أو عرف أو تقليد

○ عمل أو تنفيذ شيء بشكل متكرر أو بشكل تقليدي أو اعتيادي

○ عمل أو تنفيذ أمر بانتظام أو بطريقة اعتيادية

• الطريقة المعتادة للقيام بشيء

• نشاط منتظم أو تقليدي أو اعتيادي

• عملية تنفيذ أمر ما

• الأداء المتكرر لأحد الأمور

• إجراء أو طريقة تقليدية أو اعتيادية لتنفيذ الأمور

• طريقة اعتيادية في التصرف.

ومن وجهة نظر الأرجنتين، "التعريف الوارد بالمرفق 3/ (الممارسة هي 'أي نشاط يتم القيام به من قبل الأفراد والمجتمعات والشركات والمنظمات القائمة على القانون العرفي، وقواعد السلوك الاجتماعية والتقاليد الثقافية') ينبغي استبداله في النص بأي من التعاريف السابق ذكرها."

2 - الهند

تقدمت الهند بوثيقة تم ذكر نسخة حرفية منها فيما يلي.

2/ تشير الأرجنتين إلى مرفق الهيئة الفرعية بالتوصيات 8/10، الذي يوفر مشروع المقترحات الخاصة بتطبيق الطرائق والوسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة.

3/ انظر الحاشية السفلية السابقة.

## "الحوافز الضارة: التعريف والأنواع والتحديد والإزالة والتخفيف"

### 1 - التعريف

يمثل الحافز الضار سياسة أو ممارسة تشجع - بشكل مباشر أو غير مباشر - استخدامات الموارد المؤدية إلى تدهور التنوع البيولوجي. وأنواع الحوافز الضارة التي تم تحديدها هي: (أ) الإعانات الحكومية الضارة بالبيئة، (ب) استمرار وجود المؤثرات البيئية الخارجية، (ج) القوانين أو الممارسات التقليدية التي تحكم استخدام الموارد. وتلعب الحكومة دوراً هاماً في التخلص من الإعانات الحكومية الضارة بالبيئة وتغيير القوانين واللوائح التنظيمية التي تسهم في ضياع التنوع البيولوجي. ويتطلب تغيير الممارسات الضارة بالبيئة لاستخدام للموارد بطريقة تقليدية تدخلاً من جانب الحكومة و/أو خلق الوعي الاجتماعي.

وحول مفهوم الإعانات الحكومية، هناك قضايا معينة تحتاج إلى المناقشة. ففي الكيانات الاقتصادية المنتعشة، يتم تعريف الإعانة الحكومية بصفقتها التكلفة الهامشية طويلة المدى مطروحة منها السعر، وذلك في غياب المؤثرات الخارجية. وفي وجود المؤثرات الخارجية السلبية، فإن التعريف الصحيح يتمثل في التكلفة الاجتماعية الهامشية طويلة المدى مطروحة منها السعر. وتعتمد هذه التعاريف على معيار الكفاءة الاقتصادية (بمعنى Paretian) يتناسب هذا التعريف أيضاً مع أعمال (Hotelling). وفي حالة الإعانة الضارة، في وجود المؤثرات الخارجية، تبرز قضيتان: 1. في ظل الظروف التنافسية يكون السعر أدنى من التكلفة الهامشية ولذا تكون المخرجات أعلى من المستوى الاجتماعي المطلوب. 2. مع زيادة المخرجات بسبب الإعانات الضارة، تزداد المؤثرات الخارجية (الأضرار) أيضاً. وفي واقع الأمر قد يتمثل الضرر الخارجي الهامشي في وظيفة متزايدة لاستخدام المخرجات أو المدخلات كما هو الحال في إعانة صندوق منظمة التجارة العالمية (مثلاً في حالة إعانة المزارع عن طريق إمدادها بالطاقة الكهربائية). وفي مثل هذا الموقف، تتسبب الإعانة في تفاقم الأضرار البيئية. وعند وجود عدة عوامل تؤثر على التكلفة/على الأضرار البيئية، من المستحسن استخدام محاسبة التكاليف التجميعية أو النظرية الاستراتيجية المثلى لتدبير الإعانات والإعانات المتداخلة والأضرار الزائدة. وهناك مشكلات متعلقة بالبيانات. وتعتبر عملية التحديد المعياري للتكلفة حسب آراء الخبراء أو الدراسات التجريبية أحد البدائل لعملية جمع البيانات الفعلية. وكخطوة أولى، قد يتم إجراء دراسات الحالة في المؤسسات التي تستمر فيها الإعانات الضارة.

### 2 - أنواع ضياع التنوع البيولوجي

قد ينتج ضياع التنوع البيولوجي عن تغيير الموائل، والزراعة الكثيفة، وتبني مجموعة ضيقة النطاق من أنواع المحاصيل والحيوانات، والمحاصيل غير المستدامة في الغابات والمزارع السمكية، وانتشار أنواع الكائنات التوسعية الغريبة.

ومن الممكن رد الأسباب الأساسية لضياع التنوع البيولوجي إلى القوى الاجتماعية أو الاقتصادية والإطار المؤسسي. وفي تصميم السياسة الخاصة بضياع التنوع البيولوجي، من المستحسن أن يتم التمييز بين النوعين التاليين. أما النوع الأول من ضياع التنوع البيولوجي فيحدث عندما يتخذ المجتمع قراراً متعمداً يهدف إلى إحداث ضياع التنوع البيولوجي لتحقيق أحد أهداف التنمية مثل خلق فرص العمل أو الحد من الفقر أو الاعتماد على الذات. وفي هذه الحالة من الممكن تقييم التبادل بين التنمية والبيئة عن طريق تحليل فوائد التكلفة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمكن تحليل الخيارات ذات التكلفة الفعالة والمطروحة للحد من ضياع التنوع البيولوجي و/أو تبني سياسات التخفيف بما في ذلك فروع التنوع البيولوجي. ومن الضروري اتباع نهج وقائي عندما يكون من المحتمل حدوث أضرار غير قابلة للتدارك. وفي هذه الحالة، يتم إدماج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرار.

أما النوع الثاني من ضياع التنوع البيولوجي فينشأ عند ممارسة أنشطة لتحقيق أهداف بخلاف حماية البيئة، مع إغفال الآثار الجانبية على البيئة. وقد ينشأ هذا النوع من المشكلات بسبب (أ) عدم إدماج الاعتبارات البيئية إما بسبب نقص الوعي أو/والسياسات؛ أو (ب) عدم توقع الآثار البيئية في مرحلة صناعة السياسة؛ أو (ج) التعامل مع الآثار البيئية بصفقتها آثاراً تافهة أو/وأن البيئة يمكنها استيعابها/تحملها.

### 3 - تحديد الآثار المتعلقة بالحوافز الضارة

تنشأ مشكلة التحديد بسبب (أ) تعدد العوامل والتفاعل فيما بينها، و (ب) المعرفة المنقوصة فيما يتعلق بربط الأسباب والآثار، و (ج) حدوث الضياع مع مرور الوقت وتجاوزه للإقليم الذي تم فيه إجراء النشاط المسبب له، و (د) الاختلافات بين الإجراءات الوقائية والإجراءات العلاجية التي يقوم بها مختلف الممثلين والفروق المكانية في القدرات الاستيعابية للأقاليم. وبرغم هذه التغييرات، يجب بذل الجهود الجدية لتحديد مدى الضياع المنسوب إلى الحوافز الضارة المختلفة.

### 4 - لماذا تعد إزالة/تخفيف الحوافز الضارة أمراً ضرورياً؟

لقد تقبل المجتمع الدولي التنمية المستدامة كهدف سياسي. ومن ثم فإن الحوافز التي ينتج عنها تنمية غير مستدامة يجب التخلص منها مبكراً قدر الإمكان. كما أن الإعانات الضارة تستنزف موارد الحكومة أيضاً.

## 5 - التلخيص من الإعانات الضارة

بالنظر من الناحية الضيقة للحد من ضياع التنوع البيولوجي، فإن حالة إزالة الحوافز الضارة مثل الإعانات الحكومية كدعم أسعار المحاصيل، وإعانات المقومات الزراعية كالماء والأسمدة والمبيدات الحشرية وخفض رسوم الطاقة الكهربائية، تعتبر حالة قوية. ومع ذلك، يجب تحديد نتائج إزالة هذه الإعانات الضارة قبل التلخيص منها. وعلى الصعيد الهندي، إن زيادة الإنتاج الزراعي وخلق فرص كسب الرزق وقضايا التوزيع كانت (ولا تزال) أهدافا هامة. وفي بعض القرارات الماضية، كانت هذه القرارات ترتبط بشواغل تداخل القطاعات مثل تقديم إعانات الكهرباء للمزارعين بسبب انخفاض معدلات أسعار الري بالماء وتقلص الاختلاف بين الريف والحضر. وهناك شواغل دولية مثل معارضة الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان لتقليص عدد الجهات المقدمة للإعانات، الأمر الذي يجعل من الصعب على الدول النامية على الصعيد السياسي أن تحد من الإعانات الزراعية. وبالنظر إلى العديد من الأهداف، وبوضع الحد من الفقر كهدف أساسي، يتعين تنفيذ الكثير من الأعمال التحضيرية والتي تأخذ شكل تحليل فوائد التكلفة الاجتماعية للخيارات البديلة الخاصة بإزالة الحوافز الضارة، الأمر الذي يزيد من مستوى الوعي بقيم التنوع البيولوجي، وتحديد العوائق السياسية وإزالتها، ووضع سياسات تخفيف بأقل تكلفة.

## 6 - التخفيف

تبرز الحاجة إلى سياسات التخفيف في سياق إزالة الحوافز الضارة للأسباب التالية: 1. تم تصميم بعض الحوافز في الوقت الذي كان ضياع التنوع البيولوجي لا يمثل شاعلا اجتماعيا أو/ وعندما لم يكن ضياع التنوع البيولوجي أمرا غير متوقع. 2. كانت هناك أهداف مثل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر هي الأهداف السائدة فيما مضى. وكان يُنظر إلى المساواة عبر الأجيال بصفتها أمرا أكثر أهمية بمكان من المساواة بين الأجيال. 3. ونظرا لأن جزءا من ضياع التنوع البيولوجي يعتبر عالميا في طبيعته، وحيث إن الدول النامية تكون دولا غنية إلى حد ما في وجود التنوع البيولوجي، فإن المساعدة المقدمة من جانب الدول المتقدمة من أجل الحفاظ على الموارد البيولوجية ودعم الاستخدام المستدام لها تعتبر أمرا ضروريا. ومع ذلك، هناك مجال واسع أمام إزالة الإعانات الحكومية الضارة التي لا تؤثر على الفقراء. وفي الوقت الحالي لا يمثل العديد من الإعانات أمورا مستهدفة بشكل جيد، ولا تصل إلى الفقراء، نظرا لمشكلة تسربها وقابلية الوصول إليها. وعلى أية حال، من الضروري الحصول على مخططات تعويض الفقراء ومعدلات تخفيض الإعانات الموجهة للآخرين على مراحل، وذلك من أجل تقبل السياسات وتجنب انخفاض معدلات دخل الأشخاص المتأثرين بتخفيض الإعانات.

## ب - الاتصالات التي تم استلامها من المنظمات

### 1 - منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (FAO)

أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى ما يلي:

"[منظمة الأغذية والزراعة] لا تعترض على تعريف CBD للحوافز الضارة كسياسة أو ممارسة تشجع - بشكل مباشر أو غير مباشر - استخدامات الموارد التي تؤدي إلى ضياع التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن المناقشة التي دارت حول الاقتراحات المقدمة حول الطرائق والوسائل لإزالة أو تخفيف الحوافز الضارة يبدو أنها تقترح إما وجوب إزالة كافة الحوافز الضارة أو تخفيفها (الفقرة 3 المقرر 18/7)، وهما أمران غير واقعيين ولا يوصى بتنفيذهما. وكما لوحظ في الفقرتين 9 و 10 من نفس المقرر، غالبا ما يكون للحوافز الضارة آثار جانبية غير متعمدة للسياسات التي تستهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية الهامة وأن إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة سوف يستلزم التضحية بتكلفة. وفي بعض الحالات قد تكون هذه التكاليف مرتفعة فيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية السابقة التي تستحق إزالة أو تخفيف الحوافز الضارة. وفي الوقت الذي تدخل فيه هذه المفاهيم في نطاق المناقشة الكلية للحوافز الضارة، فإن هذه المفاهيم يجب التأكيد عليها مبكرا في المناقشة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمناقشة مراحل عملية إزالة أو تخفيف هذه التدابير. (الفقرة 2). ونحن نقترح أنه يجب زيادة مرحلة إضافية بين الخطوتين (أ) و (ب) لتحديد التكاليف والفوائد المرتبطة بالتخفيف أو الإزالة ووضع أولويات التدابير".

وأوضحت منظمة الأغذية والزراعة أيضا:

"[تعريف] ضياع التنوع البيولوجي هو قضية هامة أخرى تحتاج إلى المناقشة في سياق تعريف التدابير الحافزة. وفي بعض الحالات، قد تعمل السياسات على زيادة أحد جوانب التنوع البيولوجي في الوقت الذي تعمل فيه على انخفاض جانب آخر (مثلا قد تؤدي الزيادات في التنوع الجيني للمحاصيل المؤقتة إلى انخفاض في التنوع الجيني للمحاصيل المكانية). وتشير الفقرة 8 من المقرر 18/7 إلى أهمية تحديد قياس مجال ومدى تأثير التدابير الحافزة على التنوع البيولوجي. ويجب إضافة إشارة إلى أهمية تحديد نوع الحوافز الضارة المسببة لضياع التنوع البيولوجي في هذا السياق".

## 2 - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وثيقة عنوانها "جانب من استخدامات OECD لمصطلحات التنوع البيولوجي". 4/ وقد أشارت الوثيقة إلى التوصيات الخاصة بالهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية حول تطوير التعاريف، وإلى الإخطار 2005/029 الذي أرسله الأمين التنفيذي، والذي يدعو إلى تقديم اقتراحات حول تطوير التعاريف.

وتوضح هذه الوثيقة أيضاً أنه "في اجتماعها التاسع عشر المنعقد في 7-8 أبريل 2005، ناقش الفريق العامل في الجوانب الاقتصادية من التنوع البيولوجي (WGEAB) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قائمة تمهيدية بالمصطلحات شائعة الاستخدام في نشراتها الخاصة بالتنوع البيولوجي. ويحتوي المرفق الأول على قائمة حديثة بهذه المصطلحات وينكر بعض شروح الاستخدامات العامة المقترحة من مصادر أخرى يُعتقد أنها متناغمة مع عمل فريق WGEAB، وأنها ملائمة للنظر إليها من قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي".

كما ذكرت الوثيقة أيضاً أنه "طبقاً للقرار الذي اتخذته فريق WGEAB، فإن هذه المصطلحات تم إرسالها إلى CBD ليتم استخدامها في مناقشات تطوير التعاريف".

فيما يلي نسخة حرفية من المرفق الأول للوثيقة، بما فيه الحواشي السفلية.

### "المرفق الأول: قائمة المصطلحات المقترحة"

**الرفاهية الاجتماعية** هي محصلة جودة الحالة المعيشية لكافة أفراد المجتمع. ويتم قياس الرفاهية الاجتماعية طبقاً للرتبة، بطريقة نسبية. أي أن الرفاهية الاجتماعية لا يتم قياسها بلغة المال، بل تتم مقارنة أحد مستويات الرفاهية الاجتماعية بمستوى آخر منها. ويتحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية عندما تكون هناك زيادة صافية في مستوى الأحوال المعيشية. وعلى صعيد التنوع البيولوجي، يمكن فقط أن يعمل ضياح التنوع البيولوجي على تحسين الرفاهية الاجتماعية إذا كانت نسبة الربح إلى المجتمع (الناتجة عن النشاط المرتبط بضياح التنوع البيولوجي) تفوق الفقد في المجتمع ككل، بما في ذلك التأثيرات متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

**التدابير الحافزة:** تمثل أية تدابير يتم اتخاذها لتحقيق نتائج التنوع البيولوجي الذي يسبب تغييرات على السلوك. وغالباً ما يُستخدم المصطلح بشكل تبادلي (وبطريقة مضللة) مع المصطلح الحافز السوقي. ويشير الحافز السوقي إلى التدابير الأكثر تقييداً والتي تعمل على تغيير أسعار السوق الخاصة بالمشاركين في السوق بشكل مباشر. وتعتمد الحوافز إلى حد كبير على الافتراض القائل بمعقولية السوق من جانب الأفراد المستهدفين، نظراً لأنهم يغيرون تكاليف أو فوائد أحد نشاط ما ويتركونه للأفراد بحيث يستجيبون بشكل غير سليم. والحوافز غير السوقية أكثر ارتباطاً بشكل عام بالتدابير التي تعمل على إيجاد سعر صوري (أي سعر ضمني) خاص بعدم الخضوع. على سبيل المثال، تعتبر المتطلبات التنظيمية حوافز غير سوقية عندما تكون هناك عقوبة على عدم الخضوع - بصرف النظر عما إذا كانت هذه تاعقوبة مالية.

**الحوافز الاقتصادية** يمكن أيضاً تعريفها كحوافز تتضمن كافة الحوافز السوقية والحوافز غير السوقية التي تُفرض كتدابير مالية (أي أنها تستبعد الحصار والتدابير الأخرى المماثلة).

وتُستخدم الحوافز الاقتصادية لتحسين نتائج السوق عن طريق تغيير الأسعار النسبية لكي تصبح متوافقة مع التفضيلات الاجتماعية (أي تضمين مؤثر خارجي). وبهذا المعنى، من المتوقع أن تعمل هذه الحوافز على تشجيع إدارة الموارد الطبيعية والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي عن طريق ضمان انعكاس الخصائص غير السوقية على أسعار السوق بصرف النظر عن هذه الأسعار.

**التدابير الحافزة السلبية، أو التدابير غير الحافزة،** هي التي تفرض تكلفة على أحد الأنشطة بحيث تستمراريته. ويمكن تمييز التدابير الحافزة السلبية طبقاً للتدابير غير الحافزة القائمة على السوق (مثل الضرائب أو الأموال المفروضة)، والتدابير غير الحافزة وغير القائمة على السوق (مثل الغرامات أو صور العقاب الأخرى). وهناك خاصية مميزة بين الحافز السوقي والحافز غير السوقي السلبية تتمثل في كيفية يمكنهما بسهولة التمييز بين الاستخدامات عالية القيمة والاستخدامات منخفضة القيمة. ويعمل الحافز السوقي السلبية على رفع سعر النشاط، غير أنه لا يحظر ممارسته. والأفراد والمنظمات التي تحصل على قيمة عالية من هذا النشاط سيستمرون في تنفيذ النشاط - ولو بمستوى منخفض من الفوائد. ولذا، فإن الحافز السوقي السلبية يتميز بتأثير فرز الاستخدام "القيم" لأحد الموارد من الاستخدام "المسرف".

4/ FINAL/6(2005)BIO/GSP/EPOC/ENV 6 سبتمبر 2005.

5. "التدابير الحافزة" غالباً ما يتم اختصارها إلى مصطلح "حافز". ومع ذلك، يتعين إدراك أنه حتى عند اختصار المصطلح، فإنه لا يزال مشيراً إلى السياسة التي تم اتباعها على مستوى حكومي معين.

وبالنسبة للتنوع البيولوجي، فإن الحوافز السلبية عامة تشمل التدابير التي تعمل على تضمين تكاليف استخدام أو الإضرار بالموارد البيولوجية لإحباط الأنشطة تستنزف التنوع البيولوجي.

**التدابير الحافزة الإيجابية للتنوع البيولوجي** هي بواعث مالية أو غير مالية لجعل الأفراد أو المنظمات تغير من سلوكها تجاه النتيجة التي تعمل على تحسين الرفاهية الاجتماعية. ويمكن أيضا تمييز الحوافز الإيجابية طبقا للحوافز السوقية وغير السوقية، على أساس ما إذا كانت - بشكل مباشر أو غير مباشر - تغير أسعار السوق. على سبيل المثال، تعتبر المكافآت المالية المرتبطة بالصفقات الفردية من الحوافز السوقية الإيجابية. ومن ناحية أخرى، فإن عملية السداد أو أي تصرف ملائم يتم إعطاؤه كمبلغ كبير - أو بشكل غير منتظم - تشكل حافزا إيجابيا من النوع غير السوقية. وبالنسبة للتنوع البيولوجي، فإن الحافز الإيجابي عامة يمثل الحافز الذي يتم إعطاؤه من أجل توفير سلعة أو خدمة مرتبطة بالتنوع البيولوجي والتي لا يمثل ضياعها أو تدهورها اهتماما عاما (أي أن الحافز الإيجابي له دور حقيقي في تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية). وقد تخلق الحوافز الإيجابية أسواقا لم تكن موجودة من قبل، أو تقوم بحل المشكلات في الأسواق التي تؤثر على التنوع البيولوجي.

والحوافز الإيجابية للتنوع البيولوجي يمكن تمييزها عن الإعانات الحكومية من جهة أن الإعانة تتطلب إسهما لصالح المجتمع؛ بينما الحافز الإيجابي ليس بالضرورة أن يأخذ شكل إسهم مالي لصالح المجتمع. كما أن الإعانة أيضا قد تنطوي على نقل متحصلات إلى المستلم؛ بينما يكون الحافز الإيجابي كافيا لتصحيح أخطاء السوق. كما يمكن تمييز الحافز الإيجابي عن تدبير "الخضوع البيئي المتداخل"، نظرا لأن الحافز الإيجابي يُستخدم بمفرده لتصحيح أخطاء السوق - ولا يشكل جزءا من عملية سداد قيمة سلع أو خدمات غير مرتبطة.

**التدابير الحافزة الضارة (المناوئة)** هي تدابير تسبب ضررا بالتنوع البيولوجي عن غير قصد - يتم وضعها في مكانها الصحيح لتحقيق أهداف السياسات الأخرى، غير أنها تنطوي على نتائج غير متوقعة بالنسبة للتنوع البيولوجي. ويتم التمييز بينها وبين *المؤثرات الخارجية* نظرا لأن الحافز الضار يكون نتيجة لإجراء سياسي صريح، بينما المؤثر الخارجي ينتج عن فشل السوق في تضمين التكاليف المفروضة على الآخرين في إحدى صفقات السوق. وتمثل الحوافز الضارة نتيجة لفشل تدخل الحكومة، بمعنى أن المبرر الأصلي للسياسة فشل في تقدير كافة النتائج غير المباشرة.

ويمكن أيضا تمييز الحافز الضار عن تدبير "الخضوع البيئي المتداخل" حيث أن الأخير يمثل حالة بيئية وجدت بعد عملية سداد تمت بالفعل.

**التدابير الحافزة غير المباشرة** هي التدابير التي تستهدف أنشطة تم شطبها في السابق من أهداف السياسة. والعلاقة بين النشاط وأهداف السياسة تحدث من خلال سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى إحداث تأثير فعلي على أهداف السياسة. على سبيل المثال، عند استهداف الحفاظ على التنوع البيولوجي، فإن التدابير التي تعمل على إيجاد أسواق منتجات الغابات غير الخشبية تمثل حوافز غير مباشرة للتنوع البيولوجي نظرا لأنها تعزز الحفاظ على مناطق الأحراج في الطبيعية. ويمكن تمييز الحوافز غير المباشرة عن عمليات السداد المشروطة (مثل الدفعات التي يتم منحها للمزارعين من جانب الحكومة)، الأمر الذي ينطوي على ارتباطات مباشرة بعدة أهداف، مثل التنوع البيولوجي.

**عمليات فشل تدخل الحكومة** هي عمليات تدخل من جانب الحكومة لا تقوم بتصحيح أخطاء السوق أو إشارات الأسعار والأسواق المشوهة، وذلك من أجل تحديد مستوى الرفاهية الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن يتسبب فشل تدخل الحكومة في الإضرار بالتنوع البيولوجي بدون ربح تعويضي ملائم في المجالات الأخرى. ويعد هذا أمرا أقوى من الفكرة القائلة بأن السياسة قد تم تنفيذها بطريقة يمكن تحسينها (أي أنها غير فعالة من الناحية الاقتصادية). ويرتبط فشل تدخل الحكومة بشدة بالفشل في التكامل. وإذا كان قد تم تطوير السياسة بطريقة متكاملة تماما، فإن الفشل في التدخل لن يحدث لأول وهلة.

**الفشل في التكامل** يرتبط بنقص القدرة أو بفشل الهيكل المؤسسي في التقدير الكامل لآثار سياسة القطاع فيما يتعلق بأهداف السياسة العامة المهمة الأخرى (مثلا آثار سياسة النقل على التنوع البيولوجي).

**فشل السوق** يشير إلى فشل التفاعل بين قوى السوق من أجل تأمين الحصول على المستوى الصحيح من الناحية البيئية (أي عكس رغبة المجتمع) من الحفاظ على التنوع البيولوجي، نظرا لأن أسعار السوق لا تعكس بالكامل قيمة التنوع البيولوجي على المجتمع. وتوجد مصادر فشل السوق في بعض الخصائص الموروثة للسلع والخدمات والتي غالبا ما ترتبط بالتنوع البيولوجي مثل: (1) السلعة العامة (سلعة غير قابلة للاستثناء، أو غير تنافسية، أو كلاهما)؛ (2) المؤثر الخارجي في إنتاج أو استخدام السلعة أو الخدمة؛ (3) المعلومات غير الكاملة من جهة المشاركين في السوق فيما يتعلق بحالات السوق؛ و (4) السلوك غير التنافسي مثل السيطرة على السوق (السلوك الاحتكاري) من جانب البائعين أو المشترين.

**المؤثرات الخارجية** تشمل التكاليف أو الفوائد الناتجة عن أحد الأنشطة، ولكن التي تتراكم لدى الآخرين ممن لا يمارسون النشاط، والتي لا تنطوي على آلية تعمل من أجل رد هذه التكاليف أو الفوائد إلى الممثلين الأصليين. ويرتبط وجود المؤثرات الخارجية بشدة بغياب أسواق السلع المطلوبة. وبالنسبة للتنوع البيولوجي، هناك مثال يمكن ملاحظته في رغبة أحد الأشخاص في قطع أشجار إحدى الغابات الغنية بالتنوع البيولوجي بدون تقدير التأثير المفروض على الآخرين؛ ويمثل التأثير السلبي على الآخرين مؤثرا خارجيا لصفقات بيع الأخشاب بالسوق.

**الوائح التنظيمية** تمثل تدابير قانونية تقيد أو تحظر أو تلزم أو تراقب أو تفرض أنشطة أو طرق معينة لتنفيذ القوانين أو توجيهات السياسة الأخرى. وبينما تنطوي التدابير في نهاية الأمر على تأثير على أسعار السوق، فإن أهداف هذه التدابير في أول الأمر لم تتمثل في تغيير أسعار السوق بشكل عام.

**المعايير** هي مبادئ تم وضعها من قبل هيئة مختصة بوضع المعايير، والتي قد تكون هيئة عامة أو خاصة. وقد ترتبط هذه المبادئ بمنتج أو طريقة إنتاج أو عملية أو طريقة اختبار أو حالة محيطية. وفي القوانين الوطنية، قد تتمتع المعايير بقوة قانونية. وفي القانون التجاري الدولي، مع ذلك، تم الاحتفاظ بالمصطلح "معياري" للاستخدام مع الأدوات التطوعية، لعدم الخلط مع لائحة (فنية)، والخضوع لها يكون من خلال التعريف الإلزامي.

**الإعانة** تمثل إسهاما ماليا من جانب حكومة، أو كيان تديره الحكومة، والذي يمنح فائدة. ويتضمن التعريف المستخدم من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) عائدات الحكومة التي كانت مستحقة في السابق أو لم يتم جمعها (مثلا حافز مالي مثل أرصدة الضرائب)، غير أنها لا تتضمن في معظم الحالات قيمة المؤثرات الخارجية التي لم يتم تضمينها. ويتضمن تعريف WTO أيضا عمليات دعم الدخل أو الأسعار. وهناك إشارة ضمنية في تعريف الإعانة تتمثل في الفكرة القائلة بأن الإعانة تمثل أداة اقتصادية تستخدم بشكل هادف بمعرفة الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف. ويمكن أن تكون الإعانات عامة أو خاصة، ويمكن أن يكون المنتفع هو المنتج أو المستهلك أو أحد الممثلين الآخرين في السوق. ويتم تمييز الإعانة عن الحافز الإيجابي من جهة أن الإعانة قد تتجاوز نطاق تصحيح فشل السوق (مثلا تعويض توفير إحدى السلع العامة) وتوصيل الإيجار إلى المستلم.

**المساندة أو تدبير المساندة** مصطلحان يتم استخدامهما بمعنى واحد فيما يرتبط بالإعانة أو كجزء من تعريف الإعانة، ولكنهما يُستخدمان بشكل متزايد كمصطلح جمعي يشير إلى التدابير (مثل الإعانات كما حددتها منظمة WTO) الممنوحة للمنتجين أو المستهلكين من خلال التدابير التي لا تخص الإعانات.

ويمكن التفكير بشكل أوسع في تدبير المساندة بصفته إجراء حكومي (أو من جانب هيئة تديرها الحكومة) ينتج عنه فائدة. ويتم إدارة تدابير المساندة بتدخلات الحكومة، التي غالبا ما تتأثر بالسوق، والتي تقلل من تكلفة إنتاج سلعة أو خدمة معينة؛ أو ترفع من السعر الذي يتم دفعه للحصول على تلك السلعة أو الخدمة. ويمكن أن يتضمن ذلك، على سبيل المثال، تحويلات عن طريق الأسعار المرتفعة الناتجة عن تعريفات الاستيراد أو عن تدابير حماية أخرى أكثر اتساعا. وكما هو الحال مع مصطلح الإعانة، هناك إشارة ضمنية في تعريف تدبير المساندة تتمثل في الفكرة القائلة بأنه يمثل أداة اقتصادية تستخدم بشكل هادف بمعرفة الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف. كما يتم تمييز تدبير المساندة عن الحافز الإيجابي، برغم من أنه قد يشمل تدبيرا غير مالي يعوض توفير السلع أو الخدمات العامة. كما أنه يستبعد المؤثرات الخارجية التي لم يتم تضمينها.

**صافي العائدات الاجتماعية** هي القيمة المتراكمة للمجتمع ككل نتيجة لنشاط معين عندما يتم تقدير كافة التكاليف (تتضمن مثلا التكاليف الخارجية) والفوائد. ويرتبط هذا التعريف بالتعريف الوارد أعلاه الخاص بالرفاهية الاجتماعية؛ أي أن استخدامه الأساسي يكون من أجل التحليل المقارن. وكلمة "صافي" تفسر بوضوح إمكانية وجود عمليات استعمال بالتناوب بين أهداف المجتمع، غير أن الربح يبرر النتيجة النهائية.

**السلع العامة** تمثل السلع: (1) التي يغير استخدامها من قبل شخص واحد من توافر هذه السلعة للآخرين (أي أنها سلع غير تنافسية)؛ و(2) التي لا يمكن إعاقة الوصول إليها بسهولة (أي أنها غير قابلة للاستثناء). ومثل هذه السلع لا يمكن توفيرها بالأسواق على المستوى الذي يستحسنه المجتمع لأن الحوافز الخاصة معزولة عن الأهداف الاجتماعية. وهكذا، نظرا لأن الفرد يمكنه بسهولة الوصول إلى السلع أو إعادة شرائها، فإن سعر السوق سيكون منخفضا للغاية. وبالنسبة للتنوع البيولوجي، يعني هذا أن بعض السلع والخدمات المرتبطة بالتنوع البيولوجي سوف تذهب إلى استخدامات منخفضة القيمة، وبذلك فإن موارد هذه السلع والخدمات تميل إلى التدهور.

**إجراءات التخفيف واتفاقيات التنوع البيولوجي** تمثل اتفاقيات تعاقدية بين مستخدمي أو ملاك الأراضي الخاصة من ناحية، والمنظمات العامة أو غير الحكومية من ناحية أخرى، والتي تلزم الطرف الأول بالحفاظ المحدد أو ممارسات الاستخدام المستدام للأرض. وهذه الاتفاقيات تطوعية وغالبا ما يصحبها بعض التعويضات المالية. وفي بعض البلدان، تخضع إجراءات التخفيف هذه للمعاملة الضريبية الجديرة بالتفضيل للمالك.

**الخضوع البيئي المتداخل** يمثل شرطا مفاده أن المزارعين عليهم الوفاء بشروط بيئية معينة للحصول على مدفوعات الدعم الزراعي. وإذا فشل المزارعون في الوفاء بهذه الشروط، فإنهم يواجهون خفضا، أو سحباً كاملاً، لهذا الدعم. وليس بالضرورة أن يبرر الخضوع البيئي المتداخل عملية الدفع الأصلية، بل يمكن أن يقلل من الفقد في مستوى الرفاهية الاجتماعية التي يسببها.

**التراخيص أو الحقوق القابلة للتداول أو التحويل** هي الحقوق أو الامتيازات الممنوحة لتنفيذ نشاط محدود معين - مثل انبعاث المواد الملوثة، وتطوير الأرض، ومحاصيل من أنواع معينة، وغير ذلك - والتي يمكن تداولها بين الأطراف ذات الصلة عن طريق السوق.

**حقوق الاستخدام** هي حقوق الاحتفاظ بملكية جوانب معينة من مورد طبيعي من أجل الاستخدامات الخاصة (الصيد مثلا)، والتي لا تتضمن الحق في بيع المورد (منطقة الصيد مثلا) أو الإضرار بالنظام البيولوجي المحيط (الموتل مثلا). وقد يمكن ربط هذه الحقوق بشروط أو اتفاقيات معينة تضمن استمرارية الاستخدام.

**خدمات النظام الايكولوجي**، تتضمن كافة وظائف النظام الايكولوجي التي توفر قيمة مباشرة لرفاهية البشر من خلال الحفاظ على بيئة صحية.

**حقوق الملكية** تتعلق بالسلطة المطلقة لتحديد كيفية استخدام مورد معين (ومن قبل من). وقد يُنظر إلى حق الملكية وكأنه مجموعة من الحقوق المستقلة والمميزة في استغلال سلعة معينة - تتضمن على الأقل الحق في الاستخدام الشخصي، والحق في المطالبة بالتعويض كشرط أساسي للاستخدام من قبل الآخرين، والحق في نقل أي أو كل هذه الحقوق إلى الآخرين (إما بشكل دائم عن طريق البيع أو بشكل مؤقت من خلال أحد أشكال الترتيبات التعاقدية). ويمكن ممارسة حقوق الملكية من جانب الحكومات عبر مسؤوليها المعيّنين (أمالك الدولة أو الملكية العامة)، وكذلك عن طريق أشخاص وأنواع أخرى من المنظمات غير الحكومية (الملكية الخاصة).

**الإيجار** هو مقدار أي دفعة سداد لمالك عامل الإنتاج (الأرض، أو العمالة أو رأس المال) والتي تتجاوز الحد الأدنى لدفعة السداد الضرورية لحث المالك على ألا ينقله لاستخدام أو مستخدم آخر.

-----